الأمم المتحدة

TD/B/C.I/MEM.8/9

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
8 May 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين

الدورة الثالثة

جنيف، ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين عن دورته الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، في جنيف، يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩

GE.19-04224(A)

1904224

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً – موجز مقدم من الرئيس ٣

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية ٣

باء – السبل التي يمكن أن تسهم بها سياسات العمل والاقتصاد الكلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٤

ثانياً – المسائل التنظيمية ١٠

ألف – انتخاب أعضاء المكتب ١٠

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ١٠

جيم – نتائج الدورة ١٠

دال – اعتماد تقرير الاجتماع ١١

المرفق

الحضور ١٢

مقدمة

١- عُقدت الدورة الثالثة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، يومي ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩.

أولاً- موجز مقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

٢- أكد الموظف المسؤول، في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها بالنيابة عن الأمين العام للأونكتاد، أن من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى إعادة التفكير في دور سياسات العمل والاقتصاد الكلي في ضوء تشعّب أوجه الترابط، ومن منطلق السعي إلى تنسيق السياسات تنسيقاً فعالاً على الصعيد الدولي. فالدور الذي تؤديه سياسات توزيع الدخل، لا سيما السياسات المتعلقة بالأجور والعمالة والحماية الاجتماعية، وكذلك السياسات المالية، يتسم بأهمية حيوية في ضمان النمو القوي للطلب الكلي والاستثمار الإجمالي. ولا يمكن مناقشة هذه القضايا مناقشةً ضافية من دون معالجة البعد الجنساني لسياسات الاقتصاد الكلي والعمالة، ومن دون تناول مساهمة النظام النقدي العالمي في تحقيق نسق من النمو الاقتصادي والتجاري العالمي يستجيب للمتطلبات الاقتصادية للتنمية المستدامة. ولاحظ الموظف المسؤول أن الدورة الحالية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات تتيح الفرصة لاستخلاص دروس ملموسة من أجل التعاون في مجال وضع السياسات، والشروع في الإصلاح عند الاقتضاء.

٣- وسلط الموظف المسؤول الضوء على الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي التي قد تقف حجر عثرة في طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعزى إحدى العقبات الهيكلية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى اتجاهين اثنين، هما انكماش حصة الدخل من العمالة على الصعيد العالمي وضعف السياسات الضريبية. وقال إن الاتجاهين كليهما يسهم في تقلص الطلب المحلي. ونتيجة لذلك، قد يضطر بعض واضعي السياسات إلى الاعتماد بشكل مفرط على نمو الطلب الخارجي، الذي لا يراعي الاحتياجات المحلية، بل أكثر من ذلك قد يكون عديم الأثر كنتيجة لخطأ التعميم. وتتمثل عقبة أخرى أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الارتباط بالأسواق المالية العالمية الذي يحد من الحيز المتاح لوضع سياسات محلية مستقلة، وبخاصة في البلدان النامية. فالدفع باتجاه التمويلات الدولية ينبغي أن يقابله دفع باتجاه الاستثمارات المحلية. وأشار الموظف المسؤول إلى أن المناقشات التي ستجري في الدورة الحالية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات، وكذلك البحوث التي أنجزها الأونكتاد، تؤكد ما تنطوي عليه سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة الجيدة التصميم من إمكانيات قد تساعد على التصدي لهذه القضايا.

باء- السبل التي يمكن أن تسهم بها سياسات العمل والاقتصاد الكلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- دور الدولة، وسياسات العمل، والعمالة المنظمة في التصدي للتحديات التي يطرحها استحداث فرص العمل في اقتصاد عالمي يزداد عولمة

٤- ركزت الجلسة الأولى غير الرسمية على السياسات النقدية والمالية والصناعية والمتعلقة بالعمالة التي من شأنها أن تساعد على استحداث الوظائف الجيدة والمجزية الأجر الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد بعض الخبراء أن توافر العدد الكافي من الوظائف اللائقة لا يتسم بالأهمية في حد ذاته باعتباره ركناً أساسياً لمجتمع لا يستبعد أحداً فحسب، بل يؤدي أيضاً دوراً حيوياً في دفع وتيرة الطلب الإجمالي الذي يشكل الأساس للتقدم التكنولوجي، الأمر الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تحريك نمو الإنتاجية، والتجارة، والتنمية المستدامة. وكثيراً ما أُسيئ تقدير أهمية العلاقة بين العمالة والطلب الإجمالي في الأعراف الدارجة. وركزت المناقشات في الجلسة الأولى غير الرسمية على سبل إعادة التفكير في الأدوار التي تؤديها في الوقت الراهن سياسات الاقتصاد الكلي والعمالة لإعادة التوازن في العلاقات بين رأس المال واليد العاملة وتفعيل الالتزام بتحقيق العمالة الكاملة. ولاحظ خبير أن الحجج التي تُساق للاعتراض على الزيادات في الأجور أو المفاوضة الجماعية قد تبدو مقنعة في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بالأفراد وبالمدى القصير ولكن يتبين بطلانها عندما توضع على محك المدى الطويل لأن هذه التدابير تنسف الطلب والاستثمار. زد على ذلك أن السياسات المعتمدة في بلد ما يمكن أن يمتد أثرها إلى بلدان أخرى، وأن التناقض بين ضعف الاستهلاك في البلدان المنخفضة الأجور والاستهلاك المموَّل بالديون في بلدان أخرى يمكن أن يزول في المدى البعيد.

٥- وقدم المحاور الأول عرضاً مفصلاً للتجارب الوطنية التي تؤيد هذا التحليل. ففي بداية القرن الحادي والعشرين، مثلاً، كان معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية في الصين يقل عن نصف مبلغ الأجور في المكسيك. لكن الصين شرعت، منذ عام ٢٠٠٣، في تنفيذ سياسة تقوم على دفع الأجور المحلية وزيادة الطلب الإجمالي في حين اتخذت المكسيك تدابير لكبح نمو الأجور. وبعد ١٥ عاماً، تجاوزت الأجور في الصين مثيلتها في المكسيك بنسبة ٣٠ في المائة وأصبح الطلب المحلي القوي يمثل أكبر مصدر للنمو، الأمر الذي ساهم في زيادة القدرة على الصمود في وجه التحولات في السياسات العامة على الصعيد العالمي والصدمات في جانب الطلب. وأوضح كيف أن النمو أتاح فرصة للبلدان المجاورة، مثل إندونيسيا وفييت نام وكمبوديا، لزيادة الأجور، وهو ما سمح بتحقيق زيادة مطردة في الطلب على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويعزى هذا النمو إلى أسباب منها أن بلدان المنطقة حافظت على هامش كاف للتحرك فيما يتعلق بسياساتها العامة الوطنية.

٦- وقدم المحاورون أمثلة عديدة على حكومات شكلت الملاذ الأخير لإيجاد فرص العمل في إطار برامج من قبيل البرنامج الوطني لتوليد العمالة الريفية في الهند وخلال فترة التعافي بعد الأزمة في اليونان، حيث وُجّهت النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة نحو التشغيل في القطاع العام باعتباره عاملاً يمكن أن يساعد في تعزيز الطلب الإجمالي. وفي هذا

الصدد، أكد المحاورون أيضاً الحاجة إلى إدماج العمالة في السياسة الصناعية. ولا يُعد تحقيق العمالة الكاملة أمراً ضرورياً فقط بسبب آثار التخلفيّة التي تحدث على صعيد الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي بعد فترة من البطالة، وإنما أيضاً بسبب التكاليف الاجتماعية للبطالة. ولاحظ محاورٌ أن فقدان فرص العمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة في معدلات الوفيات بنسبة قد تصل إلى ٥٠ في المائة. وأشار أيضاً إلى ضرورة توسيع نطاق تعريف البطالة كي يشمل العمل المنتج في القطاع غير النظامي وغير مدفوع الأجر الذي يعكس في معظمه نوعاً من التحيز الجنساني. وعلى سبيل المثال، تقضي المرأة ٢٦٥ دقيقة يومياً للقيام بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر مقابل ٨٣ دقيقة فقط في حالة الرجل. ويزيد البعد الجنساني وكذلك الجانبان الصحي والاجتماعي للعمل من شدة الحاجة إلى سياسات تعكس التزام السلطات العامة بالتوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح الاجتماعية. وأشار بعض المحاورين إلى أن اقتصاد الرعاية باستطاعته أن يولّد فرص عمل إضافية، ولكنهم أكدوا في الوقت نفسه ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع من خلال توفير الحماية الاجتماعية والأجر اللائق. ولاحظ محاورٌ أن زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية إلى ثلاثة أمثاله في دولة بوليفيا المتعددة القوميات لم تفض إلى النهوض بالصحة وبمستويات التعليم فحسب، بل أدت أيضاً إلى دفع الطلب، ومن ثم ساهمت في دعم معدلات النمو المستدام التي بلغت نحو ٤ في المائة.

٧- وسلّط محاورٌ الضوء على الشواغل التي أُعرب عنها بشأن تزايد نسبة الوظائف غير القياسية وغير المستقرة وغير النظامية خلال السنوات التي تلت الأزمة، في كل من البلدان النامية والمتقدمة، واستمرار تراجع حصة الدخل من العمالة في الناتج المحلي الإجمالي بوجه عام، بل بشكل حاد لدى بعض البلدان، حيث بلغت نسبة التراجع ١٥ في المائة في إسبانيا وإيطاليا و٢٠ في المائة في كل من تركيا والمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال. وأشار محاورٌ إلى التحديات التي تطرحها العمالة غير النظامية، ولا سيما خلال فترات الركود، وأكد أن على البلدان ألا تبقى مكتوفة اليدين في انتظار حدوث النمو وعلى أمل أن تُكسب الوظائف الصبغة الرسمية. وقال محاورٌ آخر إنه سيكون من المفيد الفصل بين القيود التي تؤثر في جانب الطلب والقيود التي تؤثر في جانب التوريد، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الجنسين. وأكد محاورٌ أن أفضل طريقة لإعادة التوازن في الأجور تكون من خلال سياسات الحد الأدنى للأجور، مثلما حصل في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث رُفع الحد الأدنى للأجر السنوي من ٨٠ دولاراً في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩٠ دولاراً في عام ٢٠١٦، وهو إجراء ساهم في دفع الطلب وخفض مستويات الفقر المدقع من ٣٨ إلى ١٧ في المائة.

٨- وأفاد المحاورون بأن زيادة حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ إلى ٥ في المائة، داخل بلدان مجموعة العشرين، يمكن أن يفضي إلى زيادة النمو بنسبة ٢ في المائة لأن ارتفاع الدخل في صفوف السكان الميالين إلى الاستهلاك يحدث آثاراً مضاعِفة وأكدوا أن وجود مؤسسات قوية في سوق العمل تؤيد هذه الزيادات لا يشكل ترفاً وإنما ضرورة لا يمكن للبلدان النامية أن تتجاهلها. وتساءل بعض المندوبين عن الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في استحداث فرص العمل وعما إذا كانت المصارف المركزية قادرة على الاضطلاع بدور مزدوج فيما يتعلق بالعمالة واستقرار الأسعار، لأن ارتفاع معدلات التضخم أو تقلبها يؤثر سلباً على الاستثمارات وله تأثير مباشر على الفقراء. وفي هذا الصدد، لاحظ محاورٌ أن التضخم يمكن أن

يسببه انعدام القدرات الإنتاجية الذي يفضي إلى عدم استقرار أسعار الواردات، ومن ثم خلص إلى أن التوفيق بين الهدفين المتمثلين في التشغيل والمحافظة على استقرار الأسعار أمرٌ ممكن. وعلاوة على ذلك، يجب على الزعماء السياسيين أن يقبلوا منذ البداية، لدى تصميم السياسات العامة، بضرورة إعطاء الأولوية لبناء القدرات والتشغيل. وأكد محاورٌ آخر أن السياسة النقدية ولئن كانت تنطوي على بعض المزايا، فإنها لا تؤثر بشكل مباشر على العمالة إذا اختلفت السياسات المتبعة في مجالي تكوين الائتمان والرقابة المصرفية. وأثار بعض الخبراء مسألة الحد الأدنى العالمي للأجور، ولوحظ اتفاق واسع النطاق بين المشاركين على أن هذا الدخل لا ينبغي أن يتحقق على حساب السلع والخدمات العامة الأخرى القائمة أصلاً.

٩- ولاحظ مندوب أن الاستثمارات العامة لا تكون دائماً بالكفاءة المنشودة وأن كيفية تمويل السياسات مسألة مهمة. وعلّق معظم المحاورين على الدورة الحميدة التي يمكن أن تنشأ بين العمالة الرسمية، ومدفوعات الضرائب، والحيز المتاح في مجال السياسة المالية. وشدد محاورٌ على أن البلدان التي يكون لديها نظام ضريبي يعمل بشكل جيد تستطيع أن تموّل سياساتها دون اللجوء إلى الاقتراض، وأن بعض الاقتصادات الكبرى مشمولة في قائمة الملاذات الضريبية. وأخيراً لاحظت قلة من الخبراء أنه لا يمكن بلوغ الأهداف المتعلقة بنمو العمالة وحماية الدخل والحماية الاجتماعية من دون تنسيق كافٍ بين السياسات على الصعيد الدولي. وأكدوا الحاجة إلى صفقة عالمية قوامها استقرار أسعار الصرف والرقابة على رأس المال وهيكل مالي دولي متين من أجل تحقيق الهدفين المتمثلين في تحقيق العمالة الكاملة والتصنيع.

٢- التحديات العالمية والمشاكل المتصلة بالاقتصاد الكلي التي ينبغي تخطيها للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنيسين في مجالي العمل والأجر

١٠- بحثت الجلسة الثانية غير الرسمية التحديات العالمية والمشاكل المتصلة بالاقتصاد الكلي التي ينبغي تخطيها للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنيسين في مجالي العمل والأجر. وشدد الرئيس في ملاحظاته الاستهلالية على أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب اتخاذ إجراءات سياساتية حاسمة ومصمَّمة تصميماً جيداً. وإضافة إلى ذلك، تؤكد تحليلات الاقتصاد الكلي أن جزءاً كبيراً من الجهود المطلوبة في هذا المجال لا ينبغي اعتبارها تكاليف، وإنما استثمارات تنطوي على آثار مضاعِفة على الاقتصاد برمته.

١١- وأكدت المحاورة الأولى الحاجة إلى صفقة عالمية جديدة من أجل المساواة بين الجنسين، لأن المرأة تقدم مساهمات اقتصادية كبرى لا تُقدّر حق قدرها في كثير من الأحيان. وأشارت إلى أن الفجوات الجنسانية في العمل المأجور تقلصت في معظم المناطق بين ١٩٩٥ و٢٠١٥، ولو بنسبة ضئيلة جداً في بعض الحالات، وأن المرأة لا تزال تمثل الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في حين أن عدم كفاية البنى التحتية للرعاية تحد من الفرص المتاحة للمرأة في مجال التعليم أو في أسواق العمل بسبب ما تضطلع به من مسؤوليات تتعلق بالرعاية في المنزل. وبينما لاحظت المحاورة أن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، اعترفا بالمساهمة الممكنة للاقتصاد الكلي التي يمكن أن تترتب عن زيادة المساواة بين الجنسين، أكدت أن المؤسستين ما انفكتا تروجان لسياسات الاقتصاد الكلي التقليدية القائمة على التقشف المالي ومرونة سوق العمل والتي تقوّض الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تشمل الصفقة الجديدة من أجل المساواة بين الجنسين العناصر

الرئيسية التالية: (أ) بالنسبة إلى الشركات: ضمان المزيد من المرونة لتمكين النساء من الحفاظ على وظائفهن في القطاع النظامي؛ والحد من الاستعانة بالمصادر الخارجية من القطاع غير النظامي أو القطاعات ذات الأجور المنخفضة وزيادة الاهتمام بحقوق المرأة ومسألة التحرش الجنسي؛ و(ب) بالنسبة إلى الدول: الحد من حاجة المرأة إلى القيام بعملين اثنين؛ والاستثمار في البنى التحتية والخدمات المتصلة بالرعاية؛ والاعتراف بالعمل في القطاع غير النظامي والعمل غير مدفوع الأجر في نظم الحماية الاجتماعية؛ ودعم الجهود الرامية إلى إضفاء الصبغة الرسمية على الوظائف؛ وتعزيز الحقوق المتصلة بالعمل؛ و(ج) بالنسبة إلى المجتمع المحلي والأسر المعيشية: تعزيز حقوق المرأة في الاحتفاظ بالدخل وملكية الأصول لتدعيم قدرتها التفاوضية داخل الأسر المعيشية؛ والنهوض بتعليم النساء؛ واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتغيير المعايير الاجتماعية القائمة على نوع الجنس. وستعود هذه الصفقة بالفائدة على المرأة والمجتمع عموماً، وسيسهم الاستثمار في اقتصاد الرعاية في تعزيز منافع الاقتصاد الكلي وزيادة المزايا المتصلة بالكفاءة ورأس المال البشري. وأخيراً، لاحظت المحاورة أن إضفاء الصبغة الرسمية على الوظائف، وكذلك توسيع نطاق الحقوق المتصلة بالعمل، سيساعدان على تعزيز الضمان الاجتماعي.

١٢- وسلطت المحاورة الثانية الضوء على مزايا الاستثمار في اقتصاد الرعاية كجزء من استراتيجية منصفة للجنسين لاستحداث فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع. ولاحظت، استناداً إلى أعمال تعاونية أُنجزت في الفترة الأخيرة بشأن الإمكانيات التي ينطوي عليها قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، باعتبار ذلك هدفاً أساسياً للإنفاق المالي من أجل استحداث فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجنسين، أن الاستنتاجات المتعلقة بالعمالة وتوزيع الدخل تكون واعدة أكثر عندما تزيد النفقات العامة في خدمات الرعاية الاجتماعية بدلاً من البنى التحتية المادية والتشييد. فالمقارنة تبيّن أن تطوير هذه الخدمات لا يسهم في استحداث عدد أكبر من الوظائف فحسب، بل يسمح بتحقيق ذلك أكثر إنصافاً للجنسين وأكثر استدامةً من الناحية المالية من أي طفرة في قطاع التشييد. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل الإنفاق في الرعاية الاجتماعية أداة فعالة للحد من الفقر وتقليص التفاوتات الاجتماعية – الاقتصادية في صفوف الأسر المعيشية وبين الأطفال. ولاحظت المحاورة أن هذه الاستنتاجات تؤكد أن الاستثمار العام في إنشاء البنى التحتية لخدمات الرعاية الاجتماعية يمكن أن يشكل أداة فعالة من أدوات السياسة المالية لاستحداث فرص العمل بطريقة أسرع وأكثر إنصافاً للمرأة في المدى القصير.

١٣- وتحدث المحاور الثالث عن التجربة التي عاشتها اليونان في الفترة الأخيرة، حيث تمكنت الحكومة من النهوض بالقطاع النظامي لرعاية الأطفال رغم فترة التقشف التي مر بها البلد. فقد نفذت اليونان ثلاثة برامج للتكيف الاقتصادي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨ أدخلت البلاد في دوامة من التقشف والركود ومعدلات البطالة المرتفعة. وكان متوقعاً أن تفضي هذه الأوضاع إلى تخفيضات كبيرة في الميزانية العامة المخصصة لرعاية الأطفال وإلى أزمة في اقتصاد الرعاية، لكن ذلك لم يحدث. بل دعمت الحكومة الأسر لمساعدتها على الاضطلاع بواجباتها في مجال الرعاية عن طريق المحافظة على الانفاق العام المخصص لخدمات رعاية الأطفال، وذلك بالاعتماد جزئياً على الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي، وساهمت بذلك في منع تفاقم الفقر في صفوف الأطفال. وهكذا حصّنت الحكومة اقتصاد الرعاية لفترة ما قبل الأزمة من الأضرار التي كان

يُتوقع أن تحدث كنتيجة لانهيار الدخل المتاح وتقلص الإنفاق العام، وتمكنت من تحقيق زيادة كبيرة في معدلات المشاركة في القطاع النظامي لرعاية الأطفال. وأكد المحاور أن هذا المثال يبين كيف أن السياسات النشطة قادرة على التأثير في اقتصاد الرعاية وحماية أو تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل والتخفيف من حدة أوجه عدم المساواة بين الجنسين أو الحد منها، حتى في أوقات التقشف.

١٤- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تحدث محاور عن تجربة نيجيريا حيث يتلقى الأطفال بين ٥ و٨ سنوات وجبة يومية بالمجان في إطار برنامج سمح باستحداث عدد كبير من فرص العمل، ولا سيما للنساء. وأشار ممثل عن وكالة متخصصة إلى أنه غالباً ما يُنتقص من شأن المزايا التي يمكن أن يفرزها الاستثمار في اقتصاد الرعاية لأن التدابير الأساسية المتخذة في هذا الصدد تستند إلى الأجور المنخفضة في قطاع الرعاية بدلاً من أن تراعي النتائج ذات الصلة الأوسع نطاقاً، والتي عادةً ما تكون أهم بكثير. ورداً على سؤال طرحه أحد المندوبين بخصوص تكلفة سياسات الرعاية هذه وطرق تمويلها، أكد المحاورون الحاجة إلى إعادة توجيه الإنفاق العام نحو هذا القطاع، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى زيادة الآثار المضاعِفة، نظراً إلى اعتماده الكبير على كثافة اليد العاملة والمخاطر المحدودة التي ينطوي عليها القطاع فيما يتعلق بتسرب الموارد إلى الخارج. وأخيراً، رداً على مندوب تساءل عما إذا كان توفير دخل أساسي يمكن أن يشكل حلاً، اتفق المحاورون على أن هذا الخيار ينطوي على بعض الجوانب الإيجابية، لكنه قد يفضي إلى تزايد تخصص المرأة في الأنشطة غير النظامية وإلى تعميق أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وأفادوا بأن برامج فرصة التوظيف الأخيرة تبدو واعدة بدرجة أكبر، مثلما تبينه تجربة مقدونيا الشمالية، حيث نجحت هذه البرامج في إنشاء شبكات الأمن الاجتماعي.

١٥- وأكد الرئيس، في ملاحظاته الختامية، أن تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات العمالة وشروط العمل والدخل يمثل هدفاً ذا أولوية لا يمكن أن ينتظر إلى أن تُستوفى جميع الشروط المطلوبة. وأضاف قائلاً إن خيارات سياساتية كثيرة مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين توفر حلولاً مثلى من حيث تبعاتها على الاقتصاد الكلي.

٣- مؤسسات العمل وسياسات الاقتصاد الكلي في خدمة أهداف التحول الهيكلي واستحداث فرص العمل

١٦- ركزت الجلسة الثالثة غير الرسمية على دور مؤسسات العمل وسياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق التحول الهيكلي واستحداث فرص العمل. وشدد المحاورون على أن السياسات العامة، ولا سيما سياسات الاقتصاد الكلي، والتغييرات المؤسسية تشكل عوامل رئيسية للنهوض بحماية العمالة وزيادة الإنتاجية الكلية وتعزيز النمو الاقتصادي والتصنيع ودفع التحول الهيكلي من أجل استحداث فرص العمل. وأبرزوا كيف أن عمليات صنع السياسات النشطة والإصلاحات المؤسسية يمكن أن تشكل عوامل حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٧- وأكدت المحاورة الأولى أن الفكرة السائدة التي مفادها أن اللوائح التي تنظم سوق العمل هي وسيلة لحماية العمال من ظروف العمل غير الآمنة وأصحاب العمل عديمي الضمير، تدفع عادةً إلى الاعتقاد بأن هذه اللوائح تمثل تكلفة إضافية وحاجزاً أمام استحداث فرص عمل جديدة. وبينما أشارت إلى أهمية اللوائح التنظيمية في مجال حماية العمال، أبرزت أيضاً الدور

الهام لذي تؤديه هذه اللوائح في ضمان المنافسة المشروعة بين المؤسسات التجارية وتحفيز الشركات على زيادة إنتاجيتها من خلال إعادة تنظيم العمل، بما في ذلك عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا. وأخيراً، أكدت المحاورة المزايا التي يمكن أن تتحقق على صعيد الاقتصاد الكلي من حيث تنشيط الطلب الكلي وتخفيض النفقات الاجتماعية، باعتبارها مسألة ضرورية للتعويض عن الوظائف ذات النوعية المتدنية والأجور المنخفضة.

١٨- وأشار المحاور الثاني إلى تعثر عملية التحول الهيكلي في أفريقيا. واستعرض الجهود المتجددة لبعض البلدان في أفريقيا من أجل التصنيع وتحقيق التحول الهيكلي في اقتصاداتها واستحداث فرص عمل جديدة والحد من الفقر. وأشار إلى أن على البلدان الأفريقية أن تسعى لجذب الصناعات والتكنولوجيات التي تتماشى مع ميزاتها النسبية. ويمكن لهذه البلدان، إذا وجهت سياساتها العامة توجيهاً استراتيجياً واضحاً، أن تستفيد من النقل الوشيك الحدوث لحصة هامة من الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية في الصين، التي يبلغ عددها ٨٥ مليون وظيفة. وأخيراً، أشار المحاور إلى أن نجاح هذه المساعي سيرتبط بالقدرات البشرية والمؤسسية، والنجاح في وضع سياسات قائمة على دراية جيدة، والتحلي بالواقعية في التنفيذ.

١٩- وتناول المحاور الثالث دور سياسات الاقتصاد الكلي في سياق التغيرات في العمل والدخول. وتطرق إلى المشهد المتغير لأسواق العمل والدخل كنتيجة للأمولة؛ وتوسع الفجوة بين دخل العمل ودخل رأس المال؛ والتكنولوجيات الجديدة وأنماط العمل في المستقبل. واقترح المحاور مجموعة من تدابير السياسة العامة الكفيلة بالتصدي لهذه التحديات والتي تتمحور حول دفع الاستثمارات، وتمويل الحماية الاجتماعية، ووضع سياسات مالية تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، والحرص على اتساق السياسات المتبعة على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٠- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، أشار مندوب إلى الأهمية الكبرى التي يتسم بها القطاع غير النظامي في اقتصادات العديد من البلدان النامية، ومدى تأثير المؤسسات الحكومية واللوائح التنظيمية في الأنشطة والممارسات المتصلة بالعمل في القطاعات غير النظامية. ولاحظ مندوب آخر أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا ساهمت في تحسين قدرات البنى الأساسية المادية. وأشار المندوب أيضاً إلى أن الحيز المتاح للبلدان النامية في أفريقيا وفي مناطق أخرى لاتباع سياسات عامة تفضي إلى التحول الهيكلي هو حيز محدود، ولا سيما في سياق قواعد التجارة العالمية السائدة التي تقوّض الخيارات الأخرى المتاحة للحكومات في مجال السياسة العامة.

٢١- وشدد مندوب آخر على أن السياسات المتبعة في مجال العمل ينبغي ألا تقيّد فرص التشغيل وسلط الضوء أيضاً على أهمية التعليم والتدريب في النهوض بالقدرات وتوفير الحماية الاجتماعية. وشدد على الدور الحاسم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في استحداث فرص العمل وتعزيز الإنتاجية، وأكد أن القدرة التنافسية لهذه المؤسسات على الصعيد المحلي، ثم اندماجها في الأسواق العالمية، عاملان رئيسيان للتقدم الاقتصادي.

٢٢- وأعرب مندوب عن تقديره للتوصيات التي قدمها المحاورون فيما يتعلق بالسياسات العامة، وتحدث من وجهة نظر بلد نامٍ يشاهد التعقيدات التي تنطوي عليها اقتصادات البلدان المتقدمة. وأشار إلى أن البلدان المتقدمة عموماً لم تعتمد الكثير من هذه التوصيات خلال السنوات الأخيرة.

٢٣- ولاحظ المحاورون، في كلماتهم الختامية، أنه حتى في سياق يمثل فيه القطاع غير النظامي حصة هامة من النشاط الاقتصادي، يمكن أن تفرز المعايير واللوائح التنظيمية المتعلقة بالعمل أثراً إيجابياً على العاملين في القطاع غير النظامي بفضل تنسيق الجهود وتنفيذ حملات عامة تهدف إلى توعية جميع العمال بما لهم من حقوق يكفلها القانون. وفيما يتعلق بتدفق الاستثمارات إلى البلدان الأفريقية، لاحظ المحاورون عدم وجود استراتيجية واضحة للتعاون بين الحكومات، وبخاصة على الصعيد الإقليمي وعلى مستوى القارة، وأكدوا أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في توجيه الاستثمارات نحو استحداث فرص العمل. وشدد المحاورون أيضاً على أهمية بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتوجيه الاستثمارات نحو التحول الهيكلي. وأخيراً، ناقش المحاورون مسألة استخدام تدابير السياسة البيئية ليس فقط كوسيلة للتصدي للتحديات البيئية، وإنما أيضاً لهيكلة الصناعات الوطنية وحمايتها.

٢٤- وأبرز الرئيس، في ملاحظاته الختامية، ضرورة الحرص على اتساق السياسات العامة مؤكداً أن المساعي المبذولة في هذا الصدد ينبغي أن تتعدى النطاق الوطني وتراعي الحاجة إلى تنسيق السياسات على الصعيد الدولي.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٥- انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، السيد دييغو أوليستيا فالينسيا (إكوادور) رئيساً له والسيد محمد جمال الدين عمر بخيت (السودان) نائباً للرئيس - مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٦- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.8/7). وبالتالي كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب؛

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛

٣- السبل التي يمكن أن تسهم بها سياسات العمل والاقتصاد الكلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٤- اعتماد تقرير الاجتماع.

جيم- نتائج الدورة

٢٧- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٨- قرر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء التالية:

إثيوبيا
الأردن
إسبانيا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
باكستان
البرازيل
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاسو
بوروندي
بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)
تركيا
توغو
الجزائر
الجمهورية العربية السورية
جمهورية مولدوفا
جيبوتي
دولة فلسطين
زامبيا
سري لانكا
السودان
سيراليون
عمان
غابون
غواتيمالا
كوستاريكا
الكونغو
كينيا
لبنان
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
نيبال
النيجر
نيجيريا
الهند

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان مُمثلتين في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ

مركز الجنوب

٣- وكانت الوكالة المتخصصة أو المنظمة ذات الصلة التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.8/INF.3.